http://www.almadapaper.com - E-mail: almada@almadapaper.com ◆ العدد(1380) السنة السادسة -الخميس (27) تشرين الثاني 2008

تخصيص الاموال من ميزانية ٢٠٠٩ لتشجيع العودة الطوعية

صالح: تزايد أعداد المهجرين العائدين إلى العراق

بغداد/ المدى

اكد نائب رئيس الوزراء برهم صالح تزايد اعداد المهجرين العائدين الى العراق، كاشفا في الوقت ذاته عن تخصيص الاموال من ميزانية ٢٠٠٩ لتشجيع العودة الطوعية.

واكد صالح خلال لقائه رئيس المفوضية العليا لشؤون اللاجئين انطونيو كوتيرس والوفد المرافق له امس الاربعاء ان الحكومة مستمرة في مساعدة اللاجئين الذين مازالو خارج الوطن، مؤكدا ان ملف اللاجئين العراقيين في دول الجوار والدول الاوروبية والمهجرين من مناطق سكناهم داخل العراق يحظى بالاهتمام، وان اعداد العائدين الى ارض الوطن في تزايد بعد التحسن الامني الواضح.

وجرى خلال اللقاء الذي حضره وزير الهجرة والمهجرين عبد الصمد رحمن سلطان التباحث في شؤون اللاجئين والمهجرين العراقيين ودراسة افضل السبل لتامين عودتهم الى العراق وتوفير احتياجاتهم في خارج العراق.

واكد نائب رئيس الوزراء ان الحكومة تدرك ان من اولويات تهيئة البيئة المناسبة لعودة هؤلاء النازحين هي في بسط الامن والامان وتهيئة الاجواء المناسبة لهم من خلال تذليل وتبسيط الاجراءات الادارية وتوفير الخدمات الصحية والمدارس وتعويض الذين فقدوا مساكنهم. واضاف ان الجهود تنصب على خلق ظروف طبيعية داخل البلد لجذب اللاجئين العراقيين وتشجيعهم على العودة، وان الحكومة قامت بتخصيص مبالغ مالية في موازنة عام ٢٠٠٨ وكذلك ٢٠٠٩ لغرض الاستمرار في برنامج اعادة اللاجئين العراقيين طوعيا الى العراق وكذلك مساعدة اللاجئين الذين مازالو خارج الوطن.

ومن جهته اكد رئيس المفوضية العليا لشؤون اللاجئين ان اعداد اللاجئين العراقيين قد تناقصت بشكل ملحوظ وهذا يعود الى سعي الحكومة العراقية الجاد في توفير الامن والخدمات واحتضان اللاجئين، مضيفا ان المفوضية مستمرة بالتعاون مع وزارة الهجرة والمهجرين في تقديم الدعم والمشورة من اجل تنفيذ برامج العودة الطوعية الآمنة والمساهمة في تدريب الكوادر المتخصصة لانجاح هذا البرنامج.

وحضر اللقاء الممثل الخاص للامين العام للامم المتحدة في العراق ستيفان ديمستورا والمستشار السياسي لنائب رئيس الوزراء وعدد من الخبراء.

وكان نائب رئيس الجمهورية طارق الهاشمي قد دعا خلال لقائه المفوضة المساعدة لشؤون اللاجئين جودي هوبكنز في وقت سابق، المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين إلى تقديم الحلول والمقترحات التي تساعد على عودة المهجرين، لافتا إلى عدم تناسب أعداد العوائل المهجرة العائدة مع التحسن الأمني الذي يشهده العراق الآن. وقال بيان لمكتب نائب رئيس الجمهورية ان الجانبين بحثا وجهات النظر حول أفضل السبل في التعامل مع ملف المهجرين، مشيرا الى ان الهاشمي أشاد بالجهود التي تبذلها المنظمة في متابعة شؤون العوائل المهجرة في داخل العراق وخارجه. ودعا الهاشمي الى تطوير هذه الجهود وتعظيمها لتشمل حصول المهجرين على الخدمات الصحية والتعليمية دون عوائق. وطالب بمساهمة المنظمة في مراقبة حركة الهجرة في كلا الاتجاهين وتقديم الحلول والمقترحات التي تساعد في إعادة الثقة للمهجرين العائدين من اجل التحفيز على مزيد من العودة.

وتقدر المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين أعداد العراقيين الذين نزحوا بعد الحرب في العراق والاحداث المسلحة التي تلت ذلك بنحو ٤,٤ مليون لاجئ، ويتضمن هذا العدد ٢,٢ مليون نازح داخل العراق، بينما يتوزع نحو ٢,٢ مليون لاجئ على دول الجوار، وبشكل أساسي في كل من سوريا والأردن ومصر.

ويوجد حتى الآن، بحسب إحصائيات المفوضية، نحو ١,٤ مليون عراقي في سوريا، وأكثر من نصف مليون في الأردن، وأعداد أخرى في كل من مصر ولبنان وتركيا والخليج العربي.

واشار آخر تقرير صادر عن المفوضية الى أن عدد العراقيين الذين يطلبون اللجوء فى البلدان الصناعية قد انخفض فى الأشهر الستة الأولى من العام الحالي. ووفقا لهذا التقرير فإن عدد طلبات اللجوء التى قدمها العراقيون في البلدان الصناعية بلغ (١٩٥٠٠) خلال الأشهر الستة الأولى من عام ٢٠٠٨.

استثمارا لتحسن الوضع الامني

بغداديون: حملة لتطوير الخدمات كافية لتغيير وجه العاصمة نحو الأجمل

بغداد/ المدى

طالب مواطنون باطلاق حملة وطنية لاعادة تأهيل مناطق العاصمة بغداد، واستغلال تحسن الوضع الامني لتحسين الخدمات المقدمة فيها، وبالاخص في موسم الشتاء وهو على الابواب الان.

ويعتقد بعض المواطنين أن مناطق بغداد التي عاد الامن اليها ينبغي ان تتحرك عجلة الخدمات فيها بخطى متسارعة كي تظهر هيبة القانون وصرامته في اعادة الامور الى نصابها وكما كانت، وهذه الاعتقادات جاءت من ضمن حديث المواطن احسان محمد ويسكن منطقة الحرية والذي اكد أن عمال التنظيف ينتشرون في منطقته لكن بدون فعّالية، وقال ايضاً: بعد الاحداث الدامية التي شهدتها مدينتي وما جاورها والتي نتج عنها اهمال في تقديم الخدمات وامتناع عمال التنظيف والصيانة خوفاً على ارواحهم، جاءت الخطة الامنية التي اثمرت هدوءاً ولو بشكل نسبي، واعتقدنا ان تغيراً جذرياً سيحدث، غير ان الواقع غير ما يُقال، فالحملات في مدينة الحرية تقتصر على الشكل الخارجي للشوارع، لكن داخل الازقة او الاسواق ستجد كوارث صحية نتيجة شبكات المجاري السيئة وضعف الامكانات في مواجهة تفاقم الامور خاصة وان موسم الشتاء لم يبدأ بعد بصورة فعلية.

ويؤكد المواطن محمود قاسم ويسكن منطقة حي الجهاد: منذ اسابيع والشوارع ممتلئة بمياه الصرف الصحي حتى صارت احدى مشاكلنا المستعصية الحل، وبرغم المناشدات للمسؤولين لتحسين الاوضاع، إلا أنه لم يحدث تغييراً، وأضاف محمود: برغم رؤيتنا لبعض عمال التنظيف الذين عادوا لرفع الأنقاض والعمل على تغيير شكل الارصفة من خلال (المقرنصات)، الا ان مستوى الخدمات لم يصل الى مستوى الطموح والمشكلة ما تزال باقية.

اما صبيح كاظم ويعمل كاسباً فيقول: لو قُدمت الخدمات بصورة صحيحة، لكانت كفيلة برفع الحالة النفسية والمعنوية لدى سكان بغداد وبما يوازي الضغط الكبير الذي واجهوه نتيجة تدهور الاوضاع الامنية في اوقات سابقة، وتحدث صبيح عن مشاهداته التي يلاحظها يومياً في المساحات المزروعة بالورد والنباتات المنوعة اثناء مروره بمنطقة الكرادة، قائلاً: للوهلة الاولى ينعكس الشعور بالامان والراحة النفسية حينما تشاهد الورود في الشارع وعلى الجزرات الوسطية فيها، لكن حينما اتذكر بأن منطقتي السكنية في الشرطة الرابعة قد امتلأت ازقتها بالنفايات ينتابني نوع من الاحباط، واتساءل: هل هناك فرق بين المجلس البلدي في منطقتنا ونظيره في الكرادة حتى يظهر هذا الفرق في تقديم الخدمات، ما اعتقده ان المواطنين يجب عليهم مساعدة الجهات المختصة ومطالبة المجالس المحلية في مناطقهم بضرورة الاسراع في تقديم الخدمات البلدية والتخلص من المشاهد الحزينة.

وطالب الموطن ياسين زهير باسناد مشاريع المجاري والماء الى الشركات الاجنبية واضاف: ما تزال المشاريع التي قامت بها الشركات الهندية والكورية في مناطق غرب بغداد تعمل بجودة الى الان، حتى انها لا تعاني مشاكل المياه والمجاري كما تعانيها باقي مناطق بغداد لأن العمل كان بكفاءة واخلاص غير ما نشاهده الآن من الشركات المحلية التي تنجز العمل ثم تظهر بعد وقت قصير العيوب والاخفاقات، وناشد المسؤولين التعاقد مع الشركات التي عملت في العراق فترة الثمانينيات حتى يتم تقديم افضل الخدمات الى العراقيين، وتغيير شكل بغداد نحو الافضل.

في اليوم العالمي لإلغاء العنف ضد النساء

دعوات لحماية المرأة العراقية ومنحها المزيد من الحريات الاجتماعية والسياسية

بغداد/ المدى والوكالات

دعا سياسيون وناشطون في مجال المرأة في اليوم العالمي لالغاء العنف ضد النساء الى منح المرأة في العراق المزيد من الحريات الاجتماعية والسياسية.

وأكدت سميرة الموسوي رئيسة لجنة الأسرة والمرأة والطفولة في مجلس النواب تفاقم ظاهرة العنف الموجه ضد المرأة بصورة كبيرة بسبب الوضع الأمني المتوتر الذي يشهده العراق. وأوضحت الموسوي أن العنف الأسروي والإجتماعي هو نوع آخر من أنواع العنف الموجود أصلا في المجتمع العراقي، إضافة إلى أعمال العنف الأمني، ودعت الحكومة إلى وضع برامج وتوجهات واضحة تترجم ما وصفتها بالنوايا الحسنة للأخذ بيد المرأة في المجتمع، تبدأ بإعلام المسؤولين على المستويات العليا والوسطى.

فيما أكدت ياكين إرتورك مقررة الأمم المتحدة الخاص بقضايا العنف ضد النساء، أن المرأة العراقية ما زالت ضحية أعمال عنف تقوم بها جهات عديدة في العراق، كالميليشات المسلحة والمتمردين وعناصر القوى الأمنية، إضافة إلى التطرف الديني والاجتماعي، على حد قولها.

وأشارت إرتورك في بيان بمناسبة اليوم العالمي لإلغاء العنف ضد النساء، إلى أن الاضطراب الأمني، وتدهور الوضع الاقتصادي، والتزمت الاجتماعي عوامل تؤثر في حياة النساء العراقيات، لافتة إلى أن بعضهن يقعن عرضة للاغتصاب وعمليات الإتجار بالجنس، وكذلك للاستخدام المفرط للقوة من قبل قوات الأمن العراقية والمتعددة الجنسيات، خصوصا خلال مداهمات المنازل بحثا عن مطلوبين.

وأعربت إرتورك عن القلق بشأن ارتفاع عدد حوادث قتل النساء لأسباب تتعلق بالشرف، والحصانة التي تمنحها السلطات والقوانين لمرتكبي هذا النوع من الجرائم، مشيرة إلى أن جرائم الشرف من أكثر الحوادث المؤدية إلى موت النساء تحديدا في المناطق الشمالية من العراق، حيث تشيع أيضا عمليات استئصال الأعضاء الجنسية من الإناث أو ما يعرف بـ«ختان النساء».

من جانب اخر دعا عدد من الناشطين في مجال حقوق المرأة في ذي قار إلى إنصاف المرأة، مطالبين بزيادة تمثيلها السياسي ليصل إلى نسبة ٥٠ بالمئة في البرلمان ومجالس المحافظات.

وقال حقي كريم هادي عضو منظمة حرية المرأة إن المرأة لم تأخذ حتى الجزء من النسبة الممنوحة لها حاليا، مشددا على ضرورة إزالة هذا الميراث واضاف «تشكل المرأة العراقية اكثر نسبة من الرجل وأكثر من النصف لذا يجب أن تأخذ ٥٠ بالمئة من حقها السياسي في الدولة العراقية، بدلا من منحها نسبة ٢٥ بالمئة مع العلم أنها لم تأخذ حتى واحدا بالمائة»

ورأت الناشطة في حقوق المرأة الدكتورة إيمان كاظم ضرورة أن يكون حضور المرأة مؤثرا في الوسط السياسي، مؤكدة أن الكفاءة هي التي تحدد وليست النسبة، وأضافت «٥٠ بالمئة نعم، لكن على شرط أن يكون الصوت مؤثرا، مثلا نقول أن ٥٠ بالمئة من النساء في البرلمان أو في أي مكان، لكن لا يتكلمن ولا يطالبن بالحق، فقط رواتب وتسريحات وملابس وغيرها، لكن لا يطالبن بشئ، والمرأة باقية المسكينة ملجومة، فالمسألة ليست بالنسبة لكن بالكفاءة». وأكد الدكتور مشتاق المالكي الناشط في حقوق المرأة أن المرأة لم تتمتع بالمشاركة في صنع القرار بدءا من واقعها الاجتماعي، مضيفا «المجتمع يعتبر المرأة عندما تتزوج مجرد حاضنة تحتضن أجنة تؤدي إلى طفل، بعض المراجعات في العيادة عندما أخبرها بحاجة إبنها الى عملية رفع لوزتين مثلا، تقف ولا تتخذ قرارا إلى أن ترجع إلى أبيه ليتخذ هو القرار، وكأنها ليست أمه، وبلا سلطة».

وكانت المرأة العراقية حسب المتخصصين قد شهدت في سبعينيات القرن الماضي انفراجا نسبيا في حقوقها بعد أن أخذت جزءا من الحرية الاجتماعية، ما اعتبره البعض عهدا ذهبيا لها على الرغم من فقدان حقها السياسي على مدى التاريخ.ومن جانب آخر، رأت رئيسة منظمة أمل المناهضة للعنف ضد المرأة هناء ادور أن عدم استقرار الاوضاع الامنية بالعراق يعد من اهم اسباب العنف ضد المرأة. واضافت بحسب أصوات العراق أن «قضية العنف خلال السنوات الأخيرة التي مررنا بها هي مرتبطة تماما بالوضع الأمني السائد في البلد ووجدنا إن تصاعد العنف ضد المرأة مرتبط بالعنف المنتشر في المجتمع». وأوضحت «خلال الفترة القصيرة التي استردت المرأة حريتها في الحركة والتنظيم والتعبير وجدنا أنها تلاقي في نفس الوقت حملة شرسة من التطرف والغل والإرهاب».وتابعت ادوارد «في هذا الجانب تحدت المرأة بنوعية من الحركة مقابل هذه الهجمة ولكن في المقابل المرأة العراقية قدمت تضحيات كثيرة كالتهجير والاختطافات ومع الأسف الشديد ما زالت هذة الظاهرة متواصلة برغم تقلصها». قالت «لدينا برامج تختص بقضية العنف ونسعى من خلالها نشر ثقافة الجندر وحقوق الإنسان بين القضاة باعتبارهم منفذي القانون حتى يفهموا قضايا العنف ضد المرأة بشكل أفضل».الى ذلك اعتبر االباحث النفسي قاسم حسين صالح ان «من احد اسباب العنف ضد المرأة هو ان القيادة واتخاذ القرارات الخطيرة كانت بيد الرجل حتى في اكثر الانظمة ديمقراطية، فحتى في الولايات المتحدة لا يوجد بين الـ ٤٤ رئيسا امرأة واحدة». وأوضح «فالقيادة لها وجهة نظر سايكولوجية محكومة بشروط منها السيطرة والظهور بمظهر القوي ومن الذي يطاع، والشعور بالقوة وممارستها على الضحية».

أوباما يبقي غيتس وزيراً للدفاع

بغداد / المدى

ذكرت صحيفة تايمز البريطانية، الاربعاء، أن وزير الدفاع روبرتس غيتس تلقى طلبا بالبقاء في منصبه فابدى موافقته، مشيرة الى انها خطوة ستعطي باراك اوباما الكثير من المصداقية في اوساط الجيش.

وقالت الصحيفة ان "اعادة تعيين روبرت غيتس، الذي تولى حقيبة الدفاع خلفا لدونالد رامسفلد في تشرين الثاني ٢٠٠٦، من شأنها ان تحقق تعهد اوباما بالابقاء على جمهوري واحد في الاقل بحكومته؛ الا انها ستثير حفيظة الجناح الليبرالي في حزبه لان هذا يعني الحذر الشديد في عملية الانسحاب من العراق".

ورأت الصحيفة أن "الابقاء على غيتس وزيرا للدفاع قائم على تعهد اوباما بزيادة حجم القوات الامريكية في افغانستان، كما انه خطوة تشير الى ان مثل هذه السياسة ستسير من دون تأخير".

ويحظى غيتس، وهو من مقاتلي حرب فيتنام وقائد سابق لقوات الحلفاء في اوروبا، باعجاب الجمهوريين والديمقراطيين على حد سواء، فضلا عن علاقته الوثيقة بجون ماكين، المرشح الجمهوري السابق، وهيلاري كلنتون، التي يتوقع الاعلان رسميا عن تعيينها وزيرة للخارجية في ادارة اوباما، وفقا للصحيفة.

وأوضحت انه "من المتوقع ايضا ان يعلن الرئيس الامريكي المنتخب تعيين جيمس جونز، قائد القوات الامريكية المتقاعد وقائد قوات الناتو في اوروبا، كمستشار للامن الوطني.مسؤول السياسة الخارجية في البيت الابيض".

وتعتقد الصحيفة ان "سلسلة تعيينات الامن الوطني تلفت النظر لانها تبين ان اوباما يضع معا فريق مستشارين للسياسة الخارجية متكون من متصلبين وبراغماتيين".

وعلى الرغم من وعده بانسحاب تدريجي للقوات القتالية من العراق، الا ان هذه التعيينات تبين، حسب ما ترى الصحيفة، انه يتطلع الى انسحاب غاية في الحذر وليس طائشا. وهذا ما سيخيب ظن انصاره الذين اعتقدوا انه سينهي التدخل الامريكي في العراقي. اذ ان موقف غيتس يتمثل بمواصلة العمليات البرية في العراق.

اما جونز فيقترب من فكرة اوباما في ان التركيز الامريكي على العراق صرف النظر عن افغانستان.

الا ان تسمية غيتس وجونز ستثير غضب الجناح المناهض للحرب في الحزب الديمقراطي. هذا فضلا عن استشارته برنت سكوكروفت، مستشار الامن الوطني في رئاسة فورد والرئيس بوش الاب.

ومن المتوقع ان يعلن الاسبوع المقبل عن تعيين سوزان رايس، المستشارة السابقة للسياسة الخارجية في ادارة الرئيس كلنتون، كسفيرة لامريكا في الامم المتحدة. ويعتقد تعيين جم ستينبيرغ، النائب السابق لمستشار الامن الوطني في ادارة كلنتون، في رئاسة وزارة الخارجية كنائب للوزير.